

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٢

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان  
الخاص بمنحة تخفيف عبء فوائد الديون اليابانية لعام ١٩٨٢ والموقع في القاهرة

بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرر :

( مادة وحيدة )

ووفق على الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الخاص بمنحة  
تخفيف عبء فوائد الديون اليابانية لعام ١٩٨٢ والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢ ،  
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ رمضان سنة ١٤٠٤ ( ٢٤ يونيو سنة ١٩٨٢ )

حسنى مبارك

## الخطابات المتبادلة

الموقعة بتاريخ ٢ مارس ١٩٨٢ بين حكومة جمهورية مصر العربية والحكومة اليابانية  
والخاصة بمنحة تخفيف عبء فوائد الديون اليابانية لعام ١٩٨٢

القاهرة في ٢ مارس ١٩٨٢

صاحب السعادة

يشرفني أن أشير إلى القرار رقم ١٦٥ المؤرخ ١١ مارس ١٩٧٨ الخاص بالجزء الثالث  
من الدورة التاسعة لمجلس التجارة والتنمية التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن  
مشاكل الدين والتنمية الخاصة بالدول النامية والمناقشات التي دارت مؤخرا بين ممثلي حكومة  
اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية لجمهورية مصر العربية  
بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين ، وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة  
عن حكومة اليابان :

١ - أخذا في الاعتبار ديون جمهورية مصر العربية طبقا لاتفاق القرض المبرم بمقتضى  
الخطابات المتبادلة بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية والسارى المفعول  
أعتبارا من ٢٩ أبريل ١٩٧٣ ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية وفقا  
للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمتها ثلاثة عشر مليونا وسبعمائة  
وخمسة وسبعون ألف ين ( ١٣,٧٧٥,٠٠٠ ين ) المشار إليها هنا فيما بعد "المنحة" وبفرض  
المساهمة في تنمية اقتصاد جمهورية مصر العربية وزيادة رفاهية شعبها .

٢ - ( ١ ) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة وفوائدها المنرا كة استخداما سليما  
لشراء منتجات ينص عليها في قائمة يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة في الحكومتين وكذا  
الخدمات اللازمة لمثل هذه المنتجات بشرط أن تنتج هذه المنتجات في دول المنشأ المصرح بها .

(٢) تخضع القائمة المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (١) بعاليه التعديل الذي قد يتفق بين السلطات المختصة في الحكومتين .

(٣) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها والمذكورة في الفقرة الفرعية (١) بعاليه بين السلطات المختصة في الحكومتين .

٣ - (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب إيداع عادي حر بالبن الياباني (المشار إليه فيما يلي "بالحساب") لدى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي باسم حكومة جمهورية مصر العربية خلال ١٤ يوما من تاريخ بدء سريان مفعول هذه الترتيبات وتقوم بإخطار حكومة اليابان كتابة بإتمام عملية فتح الحساب خلال ٧ أيام من تاريخ فتحه .

(٢) إن الغرض الوحيد للحساب هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التي يتم بالبن الياباني والمشار إليها في البند (٤) وأيضا القيام بالمدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) من البند (٢) وأي مدفوعات أخرى قد يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة في الحكومتين .

٤ - تضع الحكومة اليابانية المنحة موضع التنفيذ بالقيام بمدفوعات بالبن الياباني وبالقيمة المشار إليها في الفقرة (١) في الحساب خلال الفترة من تاريخ استلام الإخطار الكتابي المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) من البند (٣) ، ٣١ مارس ١٩٨٢ ، إلا إذا تم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة في الحكومتين .

٥ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة :

(١) استخدام المنحة وفوائدها المتراكمة وذلك خلال فترة معقولة بعد وضع المنحة موضع التنفيذ .

(ب) ضمان عدم تحمل المنحة لأية رسوم جمركية وضرائب محلية وأى غرامات مالية قد تفرض في جمهورية مصر العربية وتتعلق بشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة (١) من البند (٢) من مبلغ المنحة .

(ج) ضمان أن المنتجات المشتراة في نطاق المنحة سوف تخصص وتستخدم استخداما سليما وفقا لتنمية اقتصاد جمهورية مصر العربية وزيادة رفاهية شعبها .

(د) تقديم تقرير مكتوب للحكومة اليابانية بشكل مقبول من الحكومة اليابانية عن العمليات التي تتم على الحساب مع صور من العقود والفوائد وأى مستندات أخرى تتعلق بهذه العمليات بدون تأخير وبمجرد أن يتم سحب المنحة وفوائدها بالكامل من الحساب طبقا لنص الفقرة الفرعية (٢) من البند (٢) أو بناء على طلب الحكومة اليابانية .

(٢) عدم إعادة تصدير المنتجات المشتراة في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

وإنه ليشرفى أن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد، والتي تؤكدون فيها ماسبق من ترتيبات نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، اتفاقا بين الحكومتين يدخل حيز التنفيذ من تاريخ رد سيادتكم .

وإننى لأتمنى هذه الفرصة لأؤكد لكم عظيم تقديرى .

تا كيا سوتو

القائم بالأعمال بالسفارة

اليابانية بالقاهرة

القاهرة في ٢ مارس ١٩٨٢

## صاحب السعادة

أتشرف بالإحاطة بأننى قد تلقيت مذكرة سعادتك المؤرخة اليوم والتي تنص على مايلي :

” يشرفنى أن أشير إلى القرار رقم ١٦٥ المؤرخ ١١ مارس ١٩٧٨ الخاص بالجزء الثالث من الدورة التاسعة لمجلس التجارة والتنمية التابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بشأن مشاكل الدين والتنمية الخاصة بالدول النامية والمناقشات التي دارت مؤخرا بين ممثلى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية بشأن إتاحة معونة اقتصادية لجمهورية مصر العربية بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين البلدين وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة من حكومة اليابان :

١ - أخذا في الاعتبار ديون جمهورية مصر العربية طبقا لاتفاق القرض المبرم بمقتضى الخطابات المتبادلة بين حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية والسارى المفعول اعتبارا من ٢٩ أبريل ١٩٧٣ ، تتيح حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية وفقا للوائح والقواعد اليابانية المنظمة لهذا الشأن منحة قيمتها ثلاثة عشر مليوناً وسبعمائة وخمسة وسبعون ألف ين ( ١٣,٧٧٥,٠٠٠ ين ) المشار إليها هنا فيما بعد ” المنحة “ بغرض المساهمة في تنمية اقتصاد جمهورية مصر العربية وزيادة رفاهية شعبها .

٢ - ( ١ ) تستخدم جمهورية مصر العربية المنحة وفوائدها المتراكمة استخداما سليما لشراء منتجات ينص عليها في قائمة يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة في الحكومتين وكذا الخدمات اللازمة لمثل هذه المنتجات بشرط أن تتيح هذه المنتجات في دول المنشأ المصرح بها .

(٢) تخضع القائمة المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (١) بعاليه للتعديل الذي قد يتفق عليه بين السلطات المختصة في الحكومتين .

(٣) يتم الاتفاق على نطاق دول المنشأ المصرح بها والمذكورة في الفقرة الفرعية (١) بعاليه بين السلطات المختصة في الحكومتين .

٣ - (١) تقوم حكومة جمهورية مصر العربية بفتح حساب إيداع عادي حر بالين الياباني (المشار إليه فيما يلي "بالحساب") لدى أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف الاجنبي باسم حكومة جمهورية مصر العربية خلال ١٤ يوما من تاريخ بدء سريان مفعول هذه الترتيبات وتقوم بإخطار حكومة اليابان كتابة بإتمام عملية فتح الحساب خلال ٧ أيام من تاريخ فتحه .

(٢) إن الغرض الوحيد للحساب هو استقبال مدفوعات الحكومة اليابانية التي تتم بالين الياباني والمشار إليها في البند (٤) وأيضا القيام بالمدفوعات الضرورية لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) من البند (٢) وأي مدفوعات أخرى قد يتم الاتفاق عليها بين السلطات المختصة في الحكومتين .

٤ - تضع الحكومة اليابانية المنحة موضع التنفيذ بالقيام بمدفوعات بالين الياباني وبالقيمة المشار إليها في الفقرة (١) في الحساب خلال الفترة من تاريخ استلام الإخطار الكتابي المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) من البند (٣) ٣١٦ مارس ١٩٨٢ إلا إذا تم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة في الحكومتين .

٥ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الإجراءات اللازمة :

(أ) استخدام المنحة وفوائدها المتراكمة وذلك خلال فترة معقولة بعد وضع المنحة موضع التنفيذ .

(ب) ضمان عدم تحمل المنحة لأية رسوم جمركية وضرائب محلية وأي غرامات مالية قد تفرض في جمهورية مصر العربية وتتعلق بشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة (١) من البند (٢) من مبلغ المنحة .

(ج) ضمان أن المنتجات المشتراة في نطاق المنحة تخصص وتستخدم استخداما سليما وفعالاً في تنمية اقتصاد جمهورية مصر العربية وزيادة رفاهية شعبها .

(د) تقديم تقرير مكتوب للحكومة اليابانية بشكل مقبول من الحكومة اليابانية عن العمليات التي تتم على الحساب مع صور من العقود والفوائد وأي مستندات أخرى تتعلق بهذه العمليات بدون تأخير وبمجرد أن تم سحب المنحة وفوائدها بالكامل من الحساب طبقاً لنص الفقرة الفرعية (٢) من البند (٣) أو بناء على طلب الحكومة اليابانية .

(٢) عدم إعادة تصدير المنتجات المشتراة في نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٦- يتم التشاور بين الحكومتين فيما بينهما في أي أمر قد ينشأ أو يتعلق بهذه الترتيبات .

وإنه ليشرفني أن أقترح أن تشكل هذه المذكرة ومذكرة سيادتكم بالرد ، والتي تؤكدون فيها ما سبق من ترتيبات نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، اتفاقاً بين الحكومتين يدخل حيز التنفيذ من تاريخ رد سيادتكم .

وإنه ليشرفني أن أعزز بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة سوف تعتبر أنهما تشكلان اتفاقاً بين الحكومتين يصبح نافذ المفعول من تاريخ استلام حكومة اليابان إخطاراً كتابياً من حكومة جمهورية مصر العربية يفيد إتمام الإجراءات الدستورية اللازمة لسريان هذا الاتفاق .

وإنني لأنتمز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم أعظم تقديري .

عبد العزيز زهوى

وكيل أول وزارة الاستثمار

والتعاون الدولي

لشئون التعاون الاقتصادي الدولي

## وزارة الخارجية

## قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ١٩٨٢/٦/٢٤ بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الخاص بمنحة تخفيف عبء فوائد الديون اليابانية لعام ١٩٨٢ والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٢/٧/١ ؛

قرر :

( مادة وحيدة )

يلشر في الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان الخاص بمنحة تخفيف عبء فوائد الديون اليابانية لعام ١٩٨٢ والموقع في القاهرة بتاريخ ١٩٨٢/٣/٢ ويعمل به اعتبارا من ١٩٨٢/٧/١٣ ؛

كمال حسن على